

ترسيخاً لاحترام حقوق الإنسان المملكة تحتفل باليوم العربي لحقوق الإنسان



إيماناً من المملكة العربية السعودية، حكومة وشعباً، بأهمية دور الإنسان في رقي الدولة وتقدمها، وحرصاً من المملكة على بذل كل جهد بناء لصيانة كرامة الإنسان، والدفاع عنه، وتوفير الحياة الكريمة له، ورغبة منها في بذل مزيد من الجهد لرعاية كل إنسان يعيش على تراب هذا البلد الطيب؛ مواطناً كان أم مقيماً، فقد احتفلت المملكة العربية السعودية هذا العام باليوم العربي لحقوق الإنسان.

إلى احترام وصيانة حقوق الإنسان، فأوجب الإسلام احترام الإنسان وتقديره، وحرّم كل ما فيه إضرار به.

جاء احتفال هذا العام يحمل شعار الدعوة إلى الحوار والتسامح، انطلاقاً من أن الإسلام هو دين الاعتدال والوسطية والتسامح، وأن رسالته تدعو إلى الحوار البناء، وتبشر الإنسانية بفتح صفحة جديدة يحل فيها الوثأام - بإذن الله - محل الصراع.

وقد شاركت المملكة على المستوى الرسمي والشعبي في إحياء ذكرى هذا اليوم، لتؤكد دعوة الملك عبدالله بن عبدالعزيز خادم الحرمين الشريفين إلى تفعيل الحوار البناء بين الأفراد في المجتمع الواحد، وإلى تغليب التسامح والترابط، ليحل الوثأام في المجتمعات محل الخصام، ويسود التواصل بدلاً من التقاطع، ولينعم الناس في أوطانهم بحياة كريمة.

إن المجتمع، أي مجتمع، لا يخلو من تعدد الآراء والأفكار والرؤى، وإن من حق الجميع أن يعرض ما لديه بأدب واحترام للغير، مع الغيرة على المجتمع والحرص على استقراره، ووآد الدعوات الهدامة التي تقسد ولا تصلح؛ ليجد الجميع وطناً هادئاً يعمون فيه بالأمن والاستقرار والسعادة، وتلك أسمى حقوق الإنسان. وقد جاء احتفال هذا العام

السعودية كانت من أولى الدول الداعية إلى احترام آدمية الإنسان، وإعطائه حقوقه المسلوبة، وقد أنشأت لذلك هيئة حقوق الإنسان بقرار من مجلس الوزراء السعودي برقم ٢٠٧ بتاريخ ١٤٢٦/٨/٨هـ، وبدأ عملها في التوسع والانتشار في أنحاء المملكة. إضافة إلى إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

والمملكة لا تدخر جهداً في حماية حقوق الإنسان، والدفاع عنها، ونشر ثقافتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التجاوزات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، والعمل على الحد منها وإزالة آثارها. كما أسهمت المملكة في تحقيق العدالة، والحرية، والكرامة، والمساواة، تحت مظلة سيادة القانون وتطبيق الشرع على المخالفين، مع إشاعة جو من الألفة والمحبة بين الجميع. وقد سبق الإسلام كل هذه الدعوات

**المملكة كانت
من أولى الدول
الداعية إلى احترام
آدمية الإنسان**

بأنشطة خاصة لإحياء اليوم العربي لحقوق الإنسان. ولا شك أن المحافظة على حقوق الإنسان لها آثارها الجيدة التي تنعكس على الأفراد والمجتمعات، ولذلك فإن ارتقاء الدول العربية لن يتحقق إلا بأيدي شعوبها، ولا ترتقي الشعوب إلا بقبول الطرف الآخر واحترام حقوقه، وتحقيق ذلك لا يتم إلا من خلال تفعيل حوار مجتمعي راق متسامح يشمل كافة مكونات المجتمع، وينطلق من فكرة قبول الآخر أيّاً كان معتقده الديني أو السياسي أو العرقي، طالما أنه لا يعرض لدين الأمة ولا يسيء إلى شعوبها؛ من أجل ترسيخ وتعزيز القيم والمبادئ التي حث عليها الشرع، للوصول إلى حلول شاملة تسهم في إحلال السلم الاجتماعي والترابط الإنساني. جدير بالذكر أن المملكة العربية

يأتي يوم ١٦ مارس من كل عام كمناسبة للدول العربية للاحتفال بحقوق الإنسان، وتأكيداً وترسيخاً منها لاحترام حقوق الإنسان؛ سعيّاً من الدول العربية نحو بناء مجتمع واع، متشعب بثقافة حقوق الإنسان، تصان فيه آدمية الإنسان وتُحمى كرامته.

واليوم العربي لحقوق الإنسان هو اليوم الذي أقرته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وقد جاء هذا القرار نتيجة توصية تقدمت بها اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية، بعدما تقدم لها منظمو حملة المطالبة بيوم عربي خاص لحقوق الإنسان العربي، طلب فيها أكثر من ٩٣ منظمة عربية حقوقية وأكثر من ستمائة ناشط حقوقي عربي من الأمين العام للجامعة العربية ضرورة اعتماد يوم عربي خاص لحقوق الإنسان العربي، يكون شاهداً على تاريخ الإنسان العربي.

ومن أجل ذلك دعت جامعة الدول العربية الدول الأعضاء إلى القيام





د. هادي اليامي*

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

تعكس إرادة المملكة وعزمها على تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان، تبلور الاهتمام العربي المتنامي بمجال حقوق الإنسان في عدة إرادات عكست مدى الهاجس الفعال في بناء منظومة قانونية عربية تتناول حقوق الإنسان بشكل ممنهج ومقنن، وكان من أبرز ذلك: إعداد وصياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان..

ويعد هذا الميثاق جزءاً من خطة عربية ترمي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتبخر في طرق المعرفة بحقوق الإنسان وآلية تناولها، فضلاً عن تطبيقها وتقنينها.

وقد باشرت المملكة العربية السعودية بما لها من ثقل ومكانة دولية، المشاركة في صياغة هذا الميثاق في إطار جامعة الدول العربية، بما يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية. وقد أكدت إرادتها واهتمامها المتولدين من إيمانها بأن حقوق الإنسان جزء من المبادئ الخالدة للدين الإسلامي في الأخوة والمساواة والتسامح، حيث جاءت مصادقة مجلس الشورى على كافة بنود الميثاق في فبراير لسنة ٢٠٠٨م..

وقد تضمن الميثاق ٥٣ مادة جاءت في مجملها شاملة ومنسجمة مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتهدف في الأصل إلى تحقيق غايات وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ضمن الاهتمامات الوطنية الأساسية وتشثتة الإنسان في الوطن العربي على الاعتزاز بهويته والوفاء لوطنه، أرضاً وتاريخاً، وترسيخ المبدأ القاضي بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة. وقد منح الميثاق للإنسان الحق في... الالتجاء إلى مناحي العدالة الوطنية إذا وقع عليه ظلم، كما تناول حظر العنف ضد المرأة في العالم العربي، وحظر الاتجار بالأشخاص والاتجار بالأعضاء البشرية.

وأكد الميثاق في أكثر من موضع أهمية مفهوم التسامح، كما تعرض لحقوق المتهم واستنفاض في حفظها ورعايتها، وقد كان مما نص عليه الميثاق: «الحق في الحرية والأمن الشخصي»، و«حق المتهم عند الاستيقاف»، و«حق المتهم في محاكمة عادلة»، و«المعاملة الإنسانية للمتهمين المحرومين من حريتهم»، و«حق المتهم في التعويض عن إساءة استعمال السلطة»، و«حقوق المتهمين الأحداث».

وأورد الميثاق ضمانات متعلقة بحقوق المتهم، والتي من أهمها: تحقيق المحاكمة العادلة من المساواة أمام القضاء، وضمان استقلال القضاء، وعدم تجريم أو معاقبة أي متهم إلا بنص جنائي، وقرينة البراءة، وحق الدفاع، والحق في المحاكمة أمام القضاء الطبيعي، وتأطير ما سبق لغاية واحدة هي فاعلية وتنفيذ مواد الميثاق، ومما هو جدير بالذكر أن تلك الفاعلية تنتج عن صدق الدول في تبني تطبيقها، وقد التزمت المملكة العربية السعودية بذلك، بل وبمراجعة الأنظمة للتأكد من انسجامها مع اتفاقيات حقوق الإنسان عامة، وفي ذلك نص المادة (٧٠) من النظام الأساسي للحكم والذي ينص على «أن تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية»، وبناء على ذلك فإن أي معاهدة أو اتفاقية دولية يوافق عليها بموجب مرسوم ملكي تعد أحكامها نافذة، ويجوز بالتالي أن تستند إليها المحاكم... استناداً مباشراً في أحكامها... وما زلنا في اللجنة نتطلع إلى مبادرة باقي الدول العربية للمصادقة على الميثاق، وعلى هذا تتحقق الغاية وتكون النتيجة.

* عضو مجلس الهيئة

فتيل الصراعات، وخلق الأزمات، والترويج لحمولات التخويف من الإسلام التي خطط لها مروجو الكراهية لخلق نزاعات مدمرة. وقد وجه خادم الحرمين الشريفين من قبلة المسلمين مكة المكرمة نداء للتعايش السلمي، والتعاون الإيجابي، وتحقيق الأمن العالمي، والحوار البناء بين أتباع الأديان والثقافات؛ لينعم الأفراد بحقوقهم، وتتم البلاد باستقرارها وأمنها.

باليوم العربي لحقوق الإنسان ليؤكد رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - التي أعلن عنها، وأكدت أهمية التواصل الحضاري والحوار بين أتباع الأديان والثقافات لتعزيز التعاون الإنساني، وإزالة الحواجز النفسية والتاريخية التي تراكمت خلال عقود من الزمن، وسببت جفوة حادة في علاقات الأمم والحضارات، وكانت عاملاً رئيساً لإشعال

خريطة طريق لحقوق الإنسان العربي

فيأتي هذا الحوار الهادف داعياً إلى نشر التسامح والمحبة بين الراعي والرعية، القائم على التواصل بالحق والصبر عليه، وأداء الحقوق إلى أصحابها، عند ذلك نعم الشعوب بظلال وارفة من الدفء والتعاون والمحبة، وعندنا تسعد المجتمعات وتتقدم وتعلو رايته خفاقة بين دول العالم.

وإذا تم الحوار، يأتي التسامح - في بعض ما نراه من حقنا - ليحدث شيئاً من التنازل من كل الأطراف لتنجو سفيننة المجتمع وتصل إلى بر الأمان.

إن الاحتفال بهذا اليوم كل عام يتحول إلى ما يشبه المراجعة السنوية؛ إذ تقوم كل دولة من الدول العربية بدراسة إنجازاتها أو إخفاقاتها باستمرار كل عام فيما يخص حقوق الإنسان العربي، سواء كان مواطناً أم مقيماً، ويتحول كذلك إلى قاسم مشترك يبرز مدى تعاون الدول العربية، واهتمامها بحقوق الأفراد والجماعات، ومرجعاً لتبادل الأفكار والإنجازات لدعم حقوق الإنسان فيها.

إن من أهم ما يميز الاحتفال العربي بهذا اليوم خصوصيته بالنسبة للدول العربية، وفقاً للقيم الإنسانية النبيلة المستمدة من نور كتاب الله - تعالى - وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - بالإضافة إلى الرصيد الحضاري للأمم في تعاملها مع الإنسان، واحترام كرامته، وصيانة كيانه الإنساني، ضمن إطار الهوية العربية المشتركة؛ من حيث الانتماء الحضاري والتاريخ المشترك، وإيماناً بالمبادئ الرصينة التي نص عليها الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

إن الدول العربية من مشارقتها إلى مغاربها يجمعها الدين القيم، واللغة الفريدة، ورفيع العادات والتقاليد المشتركة، ويعد العالم العربي مهداً لرسالات السماء؛ ولذلك فإن الحاجة إلى يوم عربي لحقوق الإنسان تأتي كل عام تتويجاً لهذا الرصيد الحضاري المشترك، الذي يميز الدول العربية عن بقية دول العالم.

إعداد: إسلام داود



تفصيلاً لما أقرته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية باعتماد يوم عربي لحقوق الإنسان، واختيار يوم ١٦ مارس من كل عام كيوم عربي لحقوق الإنسان؛ احتفل العالم العربي بالذكرى الخامسة لليوم العربي لحقوق الإنسان، رافعاً شعار (الحوار والتسامح لتعزيز حماية حقوق الإنسان).

تتبع أهمية هذا الشعار الذي رُفِع هذا العام مما يشهده العالم العربي من آلام وجراح في كثير من أجزاء الوطن العربي، فما زالت انتهاكات حقوق الإنسان تصيب أهل الشام عبر جراح ومصائب ومذابح لا تكف ولا تفرق بين رجل وامرأة، ولا صغير ولا كبير، يندى لها جبين مرتكبيها والصامتين عليها خجلاً!

إن العالم العربي إذ يحتفل باليوم العربي لحقوق الإنسان، لهو أحوج ما يكون إلى تطبيق وتنفيذ شعار هذا العام (الحوار والتسامح لتعزيز حماية حقوق الإنسان)؛ حتى يحوله إلى حقيقة على أرض الواقع، ليجد الناس دعوة صادقة إلى الحوار البناء الذي يقرب المسافات، ويوحد الصفوف، ويقطع شقة الخلاف.

ثم يأتي قبل الحوار وبعده التسامح والترابط بين أبناء الشعوب العربية عامة، وبين الشعب الواحد في كل بلد بصفة خاصة، ثم يلي ذلك نبذ الخلافات والتخلص من الانقسامات، وترسيخ الحب والانتماء، عوضاً عن البغضاء والكراهية والأحقاد التي لبّدت حياة الشعوب بالخلافات والشحناء والمحن. إن العالم العربي كجزء من العالم الحر، تتوق شعوبه المخلصة إلى حوار يُفضي إلى التسامح والمحبة لينشأ أبنائه متحابين متآلفين تجمعهم كلمة سواء، فلا ينفذ من بينهم عدو متربص، ولا حاقد ملتصق للعترات.

إن الحوار الجاد المبني على فهم منظومة الحقوق والواجبات، وأن يقوم كل مسؤول - فضلاً عن كل مواطن - بدوره المنوط به، إن حواراً كهذا لهو مطلب ديني وضرورة إنسانية؛ إذ لا تخلو الحياة الكريمة - أحياناً - من القلق والخوف والتوجس،